

قانون رقم ٦٤٣ لسنة ١٩٥٣

بالموافقة على اتفاقية الاتحاد العربي للواصلات السلوكية
واللاسلوكية الموقوفة بين دول الجامعة العربية والموقعة
في ١٢ من فبراير سنة ١٩٥٣

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الاعلان الدستوري الصادر في ١٠ من فبراير سنة ١٩٥٣
من القائد العام للقوات المسلحة وقائد ثورة الجيش ؛

وعلى الاعلان الدستوري الصادر في ١٨ من يونيو سنة ١٩٥٣ ؛

وعلى ما ارتأه مجلس الدولة ؛

وبناء على ما عرضه وزير الخارجية ، وموافقة رأى مجلس الوزراء ؛

أصدر القانون الآتي :

مادة وحيدة - ووفق على اتفاقية الاتحاد العربي للواصلات السلوكية
واللاسلوكية الموقوفة بين دول الجامعة العربية والموقعة في ١٢ من فبراير
سنة ١٩٥٣ ما

مدر بقصر الجمهورية في ١٩ ربيع الثاني سنة ١٣٧٣ (٢٦ ديسمبر سنة ١٩٥٣)

محمد نجيب لواء (أ.ح)

رئيس مجلس الوزراء

وزير الخارجية

محمد نجيب لواء (أ.ح)

محمود فوزي

قانون رقم ٦٤٤ لسنة ١٩٥٣

بمنح الجنسية المصرية

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الاعلان الدستوري الصادر في ١٠ من فبراير سنة ١٩٥٣
من القائد العام للقوات المسلحة وقائد ثورة الجيش ؛

وعلى الاعلان الدستوري الصادر في ١٨ من يونيو سنة ١٩٥٣ ؛

وعلى المادة السابعة من القانون رقم ١٦٠ لسنة ١٩٥٠ الخاص بالجنسية
المصرية ، والمعدل بالقانون رقم ١٩٤ لسنة ١٩٥١ ؛

وعلى ما ارتأه مجلس الدولة ؛

وبناء على ما عرضه وزير الداخلية ، وموافقة رأى مجلس الوزراء ؛

أصدر القانون الآتي :

مادة ١ - تمنح الجنسية المصرية للسيد راسم مصطفى على بن
مصطفى على عثمان اليوغوسلافي الأصل والمقيم بمدينة القاهرة وذلك لأنه
أدى للدولة خدمات جليلة .

مادة ٢ - على وزير الداخلية تنفيذ هذا القانون ما

مدر بقصر الجمهورية في ١٩ ربيع الثاني سنة ١٣٧٣ (٢٦ ديسمبر سنة ١٩٥٣)

محمد نجيب لواء (أ.ح)

رئيس مجلس الوزراء

وزير الداخلية

محمد نجيب لواء (أ.ح)

زكريا محي الدين بكباشي (أ.ح)

قانون رقم ٦٤٥ لسنة ١٩٥٣

تعديل الأمر العالي بإجراءات تتعلق بموائد جميع أبنية القطر المصري
ذات الإيراد

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الاعلان الدستوري الصادر في ١٠ من فبراير سنة ١٩٥٣
من القائد العام للقوات المسلحة وقائد ثورة الجيش ؛

وعلى الاعلان الدستوري الصادر في ١٨ من يونيو سنة ١٩٥٣ ؛

وعلى الأمر العالي الصادر في ١٣ من مارس سنة ١٨٨٤ بإجراءات تتعلق
بموائد جميع أبنية القطر المصري ذات الإيراد ، المعدل بالقانون رقم ٢
لسنة ١٩٤٠ ؛

وعلى ما ارتأه مجلس الدولة

وبناء على ما عرضه وزير المالية والاقتصاد ، وموافقة رأى مجلس الوزراء ؛